كلمة السيد عمرو موسى

الأمين العام لجامعة الدول العربية

أمام

المؤتمر رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي

روما 3 - 5 يونيو 2008

السيدات والسادة

بدأ هذا القرن بداية تتسم بالتفاؤل، فقد كانت الآمال معقودة على أن يقوم المجتمع الدولي "بتخفيض نسبه السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف بحلول 2015." كان هذا هو الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية، اليوم وبعد ثمان سنوات من بداية الألفية تفاقم وضع الجوع بسبب الارتفاع العالمي لأسعار الغذاء.

وقد تلقيت خطابا في مارس الماضي من جوزيت شيران المدير التنفيذي لبرنامج الغذاء العالمي تقترح فيه أن تقوم جامعة الدول العربية بتقديم اعتمادات عاجلة لحساب البرنامج المخصص للتخفيف من وطأة تقلبات أسعار السوق ولتغطية التكاليف المتزايدة لتوريد الحصص الغذائية، وقد شمل الخطاب احصاءات تدق ناقوس الخطر أشار إليها الكثير من المتحدثين قبلي ولا أرى داعيا لتكرارها. وبالتالي انخفضت القدرة الشرائية للبرنامج الذي أعلن أن الفجوة في التمويل حتى فبراير 2008 بلغت حوالي 500 مليون دولار أمريكي. وبعد ثلاثة أسابيع من ذلك التاريخ زادت

أسعار الأغذية مرة أخرى بنسبة 20%. وقد قرر عدد من الدول الأعضاء في الجامعة العربية بالفعل تقديم اعتمادات معتبرة إلى البرنامج ، ونذكر في ذلك بصفة خاصة تبرع المملكة العربية السعودية بـ 500 مليون دولار لبرنامج الغذاء العالمي.

ومن جهتها أكدت منظمة الأغذية الزراعية (الفاو) أن فاتورة الواردات الغذائية للبلدان ذات الدخل المنخفض التي تعاني من عجز غذائي زادت في العام الحالي بحوالي 40% مقارنة بعام 2007، وأن الزيادة في حجم الإنفاق على الواردات الغذائية السنوية أصبحت تكلف أربعة أضعاف ما كان عليه عام 2000. هذا الإرتفاع في أسعار الغذاء تسبب في ارتفاع معدلات التضخم وعرض الأسواق للفوضى والارتباك، وقلل من سرعة القضاء عل الفقر وزاد احتمالات الاضطراب المدني، خاصة وأنه ليس هناك احتمال لتراجع تلك الزيادة في الأجل القصير. وفي كل الأحوال لا ينتظر أن تعود إلى مستوياتها المنخفضة المسجلة في السابق.
وقد أدى التغير المناخي إلى تداعيات خطيرة أسهمت بدورها في انخفاض المخزون العالمي للحبوب الرئيسية وزيادة أسعارها، وزاد

على ذلك ارتفاع أسعار الوقود ومن ثم الاتجاه إلى انتاج الوقود الحيوي المستند إلى المنتجات الزراعية الغذائية وعلى حسابها. نعم، إن هناك أسبابا عديدة لذلك، والغريب أن أحد هذه الاسباب يعود إلى القفزات الاقتصادية الهائلة التي حققتها مجتمعات نامية عدة ومن ثم زيادة دخول مجتمعاتها وتصاعد استهلاكها ومتطلباتها، وكذلك إلى تجاهل الاستثمارات العالمية الضخمة للاستثمار الزراعي في الدول النامية لقلة عوائده، وزاد عليه ضعف نمط الاستثمار الوطني في هذه الدول وتوجهه نحو الزراعة خول ومردود بيع البترول والطاقة لدى منتجيها ومن ثم الاطمئنان إلى إمكانية شراء الاحتياجات الغذائية من مختلف الأسواق وبأعلى الأسعار، ودون الحاجة إلى تطوير نمط الاستثمار الوطني وتوجيهه نحو الزراعة.

وفي ذلك فإن الدول النامية التي لم تصل بعد إلى عبور الحدود بين النمو والثروة ليست بريئة من تحويل فوائض زراعية معينة لديها إلى وقود – وهذا ما يجب أن يدخل أيضا في حساباتنا وفي تصور علاج المشكلة التي أمامنا.

وإذا كانت هذه الأسباب وغيرها، طبعا، تقف وراء الأزمة التي نواجهها، وربما تطورها إلى أزمة إنسانية كونية، وأن علاجها ممكن بإعادة توجيه الاستثمارات، وبالحد من أو تقنين إنتاج الوقود الحيوي ولو بنسب متفق عليها تتوازن بالضرورة مع زيادة الاستثمارات الزراعية لتحقيق التوازن المطلوب، ومنع الأزمة الغذائية من التصاعد، كل هذا يجب أن يتم في إطار اتفاق دولي عاجل هذا المؤتمر هو مكانه.

إن الوضع الغذائي العالمي الحالي إذا استمرت السياسات الغذائية الدولية الحالية، مرشح للتدهور المستمر، ويمكن أن يقترب من مرحلة كارثية، تمتد تداعياتها لتصل إلى تهديد الأمن والسلم الدوليين، ومن ثم أقترح متابعة لهذا المؤتمر أن يعقد مجلس الأمن جلسة خاصة بناء على طلب هذا المؤتمر لمناقشة تأثير الأزمة الغذائية وتغير المناخ وتهديداتها على السلم والأمن الدوليين.

السيدات والسادة

إن المنطقة العربية من أكثر المناطق المؤهلة للتأثر بهذه الازمة، لذا أطلق مجلس وزراء الزراعة في جامعة الدول العربية في ابريل الماضي "إعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية" يتضمن مبادرة لإقامة برنامج عربي طارئ للأمن الغذائي لمواجهة هذه الازمة في المنطقة العربية. تهدف هذه المبادرة إلى:

أولا: تشجيع الاستثمار في المشروعات العربية الزراعية المشتركة من خلال برنامج قطري وقومي لتحقيق الأمن الغذائي العربي بتكليفات محددة للقطاع العام والخاص ورجال الأعمال العرب مع التزام الدول بمنح امتيازات للاستثمار الزراعي.

ثانيا: تبني برنامج غذائي عربي لدعم الدول العربية الأكثر تضرراً من نقص الغذاء وارتفاع أسعاره. وتحديد آلية تنفيذه، والإسراع بوضع التشريعات والقوانين التي تدعم التكامل الزراعي بين الدول العربية، وتعزز حركة التبادل التجاري الزراعي العربي البيني.

ثالثا: إطلاق برنامج لتعبئة الطاقات والموارد وإعداد المشروعات القطرية والمشتركة التي تساهم في تحقيق أهداف التنمية الزراعية العربية المستدامة لزيادة القدرة على توفير الغذاء الآمن

للسكان، ودعوة مؤسسات التمويل الإنمائي العربية والإقليمية والدولية لتقديم الدعم اللازم لبلوغ هذا الهدف.

رابعا: إعداد خطة عمل وبرنامج زمني محدد الآجال لتنسيق السياسات الزراعية في الدول العربية.

خامسا: مطالبة حكومات الدول العربية بوضع الضوابط والتشريعات المقننة لاستخدام المحاصيل الغذائية والعلفية في إنتاج الوقود الحيوي في الدول العربية، وتشجيع التوجه إلى انتاج هذا الوقود من المخلفات الزراعية والغذائية والمنتجات الثانوية لمختلف المحاصيل الزراعية. كما دعت أجهزة الإعلام العربي للاضطلاع بدورها نحو توعية المواطن العربي بأهمية ترشيد وتغيير الأنماط الاستهلاكية. وسوف تقوم المنظمات العربية المتخصصة بتكثيف الجهود للتركيز على قضية الأمن الغذائي العربي في القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية المقرر عقدها بالكويت في منتصف شهر يناير 2009.

السيدات والسادة

نحن الان أمام فرصة لن تتكرر لاتخاذ قرارات مستقبلية هامة تمكن العالم من الخروج من هذا المأزق بصفة دائمة، وقد أطلعت مؤخرا على خطة من عشر نقاط اقترحها روبرت زوليك رئيس البنك الدولي لمعالجة الأزمة الغذائية العالمية وهي جديرة بالنظر والدراسة حتى تتواءم مصالح الجميع بما فيها مصالح الدول النامية خاصة ما اقترحه من وفاق دولي بشأن سياسات الغذاء A new deal for food policy ، كما أشير إلى تقرير البنك الدولي لعام 2008 الذي ركز على الزراعة من أجل التنمية ويقدم التقرير مقترحات مهمة تتعلق باستخدام الزراعة في تحقيق التنمية، وهذا أول تقرير مفصل خاص بالزراعة وتنميتها منذ 25 سنة.

وفي ذلك أطلب الأولوية لتطوير القدرات الزراعية في الدول النامية وبخاصة في أفريقيا وليس فقط تلبية الاحتياجات الغذائية الضرورية الآنية، وانما وفق خطة خمسية أو عشرية تتعامل مع المستقبل المنظور، وأن يتسق ذلك مع توفير الإرادة السياسية لإيجاد نظام تجاري يعين بشكل أكبر على تحقيق الأمن الغذائي. ولذا فإنه يجب الانتهاء من دورة الدوحة بما يحقق العدالة في تجارة السلع

الزراعية. وان تتم معالجة موضوع الإعانات الزراعية التي تقدمها البلدان المتقدمة لمزارعيها والتعريفات الجمركية التي تفرضها. بالإضافة إلى وضع خطط قابلة للتنفيذ لبناء قدرات المزارعين في الدول النامية كي تواكب التطور الزراعي العالمي خاصة عن طريق التوجه نحو تكوين مجتمعات زراعية وصناعية كبيرة بغرض جعل الزراعة ناجحة اقتصادياً وإعطاء الأولوية في الزراعة للمحاصيل الضرورية لغذاء الإنسان والتي يمكن تصنيعها مع الاستفادة من المخلفات العضوية وتحويلها إلى سماد عضوي أو وقود حيوي.

ومن أهم المسائل التي تستوجب مراجعة جادة مسألة تراجع المساعدات الإنمائية الرسمية تراجعا كبيراً من حيث المعونة المقدمة لقطاع الزراعة، وضرورة إقرار تقديم دعم كبير للتنمية الزراعية ومشاريعها في مختلف مراحلها، بتوفير المدخلات المحسنة والتنظيم الأفضل لفقراء المزارعين، وتخصيص استثمارات أكبر في الهياكل الأساسية الزراعية، خاصة في قطاعات الري والطرق والاتصالات والنقل ومرافق التخزين، وكذلك

في مجالات الحد من خسائر الحصاد وما بعد الحصاد، وفي الصناعات الزراعية. كما يجب التأكيد على توفير التمويل اللازم لمشاريع البحث والتطوير والإرشاد والهياكل الأساسية الريفية لتحسين الإنتاجية الزراعية مع التركيز على المحاصيل الغذائية الملائمة للظروف الزراعية المناخية المحلية.

ومن أهم الخطوات التي يجب اتخاذها أيضاً تعزيز التعاون الإقليمي من أجل تعزيز الأمن الغذائي الإقليمي، الأمر الذي من شأنه أن ييسر الاستجابة السريعة لحالات نقص الغذاء على الصعيد المحلي. وفي هذا السياق، نحث على إعادة تفسير وتنشيط الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة لتوجيه المنظمات الإقليمية إلى معالجة المشاكل الجديدة والمتصاعدة التأثير على المجتمعات ورخائها.

السيدات والسادة

أود أن أضيف هنا – اتصالا بما اقترحت – ضرورة التعامل مع مشاكل الطاقة العالمية من منظور حاسم، فلا بد من ترشيد

استهلاك الطاقة، وتطوير الاستخدام الأنظف للوقود، واعتماد مصادر الطاقة المتجددة الرئيسية الآمنة: كالشمس والرياح وتحلية المياه والطاقة النووية السلمية.

إن تحقيق العدالة الدولية لصالح الفقراء يكون عن طريق تبني المفهوم الحقيقي للعولمة: فلا يكون لأي دولة أن تفعل ما تريد في فائض الحبوب لديها فترفض بيعه لتحويله إلى وقود حيوي بالرغم من تعرض مواطني دول أخرى للجوع وربما الموت نتيجة لذلك. على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات عاجلة وملموسة لمعالجة هذه المسائل. ولعل تشكيل الأمين العام للأمم المتحدة في برن في 29 ابريل 2008 لفرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمي يكون خطوة هامة لإيجاد حلول لهذه المشكلة.

السيدات والسادة

في الختام أود الإشارة إلى النقاش الدائر مؤخرا على الساحة الدولية حول "حاكمية عالمية لسياسة الموارد الدولية" Global Governance in international resource policy، حيث نرى أن

هذا المفهوم سيزيد من درجة القلق الدولية وسيؤدي إلى تساؤلات عدة، فكيف سيتم وضع وتطبيق نظم عالمية فاعلة لإدارة الموارد؟ ستكون هناك صعوبة حقيقة لتعريف مصطلح "التقسيم العادل للموارد"، وكيفية تحقيقه أو تنفيذه !! كما أن السؤال الذي يطرح نفسه: ما هو القياس المحدد الذي يجب تبنيه لوضع قواعد جديدة لصياغة سياسة دولية للموارد تكون مستدامة وسلمية وعادلة في الوقت نفسه؟

إن الارتباط بين الموارد والصراعات أمر جلي وهو يتضح الآن في موضوع أزمة الغذاء، لذا فإن تبني سياسة حاكمية عالمية لسياسة الموارد الدولية وإدارتها أمر يتطلب توافق الرأي العالمي ولابد أن ينظر فيه بعناية وتوازن.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أؤكد بأن مواجهة الأزمة الغذائية أصبحت تمثل أولوية عاجلة على الأجندة العالمية ومن ثم تتطلب سياسات رصينة حتى لا ينقلب انتاج الغذاء وإدارة الاقتصاديات الزراعية إلى ما يشكل تهديدا للأمن والسلم والدوليين.

وشكراً